

عقد استشارات

**الموضوع : اعمال مراقبة وضبط الجودة لقطاع شرق النيل من مشروع الجسر
الترابى للقطار الكهربائى السريع (العين السخنة - العاصمة الادارية - العلمين -
مطروح) بطول ١٢٥ كم .**

رقم العقد : ٢٠٢٢/ ٢٠٢١ / ٤١٢ .

انه في يوم الاربعاء الموافق : ١٢ / ٨ / ٢٠٢١ .

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى

ويمثلها السيد اللواء مهندس/ حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس مجلس الإدارة .

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

" شركة اردمان - سبيلت لاختبارات المواد والمنشآت " .

ويمثله السيد المهندس / رضا فوزى بروسوم الراهب

بطاقة رقم / ٢٥١٠٥٢٧٠١٠٠٤٥٨ .

بطاقة ضريبية / ٥١٥ - ١٥٠ - ٢٠٢٠

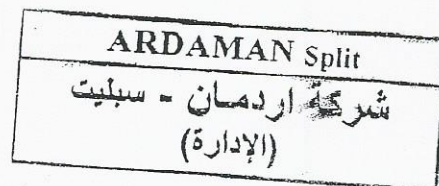
مأمورية ضرائب / الشركات المساهمة بالقاهرة .

سجل تجارى رقم (١٥٦٢٢١) مكتب استثمار القاهرة .

ومقر المكتب / ٥ ميدان الجمهورية المتحدة - الدقي - الجيزة .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثانى)

رضا فوزى بروسوم الراهب



التمهيد

بناء على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتضمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل علي إسناد اعمال مراقبة وضبط الجودة لقطاع شرق النيل من مشروع الجسر الترابي للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الادارية - العلمين - مطروح) بطول ١٢٥ كم بالأمر المباشر شركة اردمان - سبيلت لاختبارات المواد والمنشآت بإجمالي ٢,٤٧٢ مليون جنيه شامل الضرائب بخلاف قيمة الضريبة المضافة .

حيث قام الطرف الأول بمفاوضة المكتب علي الأسعار الخاصة ببند الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلي تنفيذ تلك الأعمال بقيمة إجمالية قدرها ٢,٤٥٠,٤٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنين مليون واربعمائة وخمسون ألف واربعمائة جنيها لاغير) شاملة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والاستقطاعات وجميع المصاريف الإدارية المباشرة والغير مباشرة وضريبة القيمة المضافة .

ويعتبر محضر المفاوضة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد واتفقا على الأتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتما لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ اعمال مراقبة وضبط الجودة لقطاع شرق النيل من مشروع الجسر الترابي للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الادارية - العلمين - مطروح) بطول ١٢٥ كم " طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وذلك بقيمة إجمالية مقدارها ٢,٤٥٠,٤٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنين مليون واربعمائة وخمسون ألف واربعمائة جنيها لاغير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة وشاملة ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة اردمان - سبيلت لاختبارات المواد والمنشآت " بتنفيذ جميع الاعمال المطلوبة والمحددة في عناصر الخدمة الاستشارية وذلك خلال (١٢) شهر .

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم 2-2021-2-10161 بمبلغ ١٢٢٥٢٠ جنيه (فقط وقدره مائة اثنين وعشرون ألفا وخمسمائة وعشرون جنيها لاغير) صادر من البنك العقاري المصري العربي فرع المهندسين صادر بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤ وساري حتى ٢٠٢٢/١١/٢٣ .

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة.



ARDAMAN Split
شركة اردمان - سبيلت
(الإدارة)

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وذلك طبقا للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول و الذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات و قيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار و المصاريف الإدارية من أيه مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق و دون حاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قضائية و ذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايضة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المطروحة يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات والمصاريف الإدارية المقررة قانوناً والمستحقة عن هذا العقد بما فيها الضريبة علي القيمة المضافة ، علي أن تخصم من قيمة مستحقاته ، ما لم يُفيد سدادها، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سده علي الطرف الأول .

رئيس الإدارة

محرر

ARDAMAN Split

شركة اردمان - سبلت
(الإدارة)

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلي ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات علي حسابه خصما من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة علي التنفيذ المعنية من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع و من استشاري الجهة .

البند الثالث عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كلا منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، و أن جميع المكاتبات و المراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة و منتجة لكافة أثارها القانونية ، و في حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، و إلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة و منتجة لكافة أثارها القانونية .

البند الرابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كليا أو جزئيا .

البند الخامس عشر

تسري علي هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) ٢٠١٨ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا العقد .

البند السادس عشر

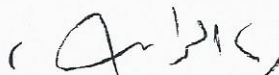
تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند السابع عشر

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، و احتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء و اللزوم

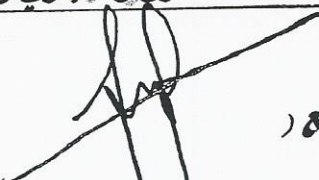
شركة اردمان - سبيلت لاختبارات

المواد والمنشآت

التوقيع ()

م/ رضا فوزي برسوم الراهب

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري

التوقيع ()

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس مجلس الإدارة

ARDAMAN Split

شركة اردمان - سبيلت
(الإدارة)